

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 14/49، الذي طلب فيه المجلس معلومات عن التطورات ذات الصلة التي تشهدها هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وعن الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية واحترام هذه الأحكام.

ويتناول التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو العام الذي صادف الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الإعلان. وركز العديد من الأنشطة التي نفذت خلال السنة وورد ذكرها في التقرير على الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 14/49 إلى المفوضة السامية أن تستمر في تقديم تقرير سنوي يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة التي تشهدها هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وعن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية في المقر وفي الميدان وتسهم في تعزيز أحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية واحترامها.
- 2- وفي هذا القرار، لاحظ مجلس حقوق الإنسان أن عام 2022 يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وأن هذه الذكرى السنوية تتيح للدول فرصة هامة للتدبر في الإنجازات التي تحققت، وأفضل الممارسات المتبعة والتحديات التي لا تزال تعترض تنفيذ الإعلان، ولاتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وحمايتهم.

ثانياً - الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

- 3- اعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان بتوافق الآراء في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992 بموجب القرار 135/47 وهو صك الأمم المتحدة الوحيد المكرس بالكامل لحقوق الأقليات. وكان اعتماد الإعلان لحظة تاريخية، وخطوة نحو تعزيز المساواة، وحماية المجتمعات، وإسماع الصوت، ومنع نشوب النزاعات⁽¹⁾.
- 4- وقد ورد في ديباجة الإعلان أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها. وبعبارة أخرى، يهدف الإعلان، بأركانه الأربعة، وهي حماية وجود الأقليات، وعدم التمييز، وحماية الهوية، والمشاركة، إلى التخفيف من خطر نشوب النزاع. ولاحظ المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات أن معظم النزاعات العنيفة المعاصرة تشمل أقليات تشعر بالغبين، وأن الاستراتيجيات التي توضع ينبغي أن تعالج على نحو مباشر، الأسباب الجذرية للاستبعاد والظلم وأن توفر حماية أفضل لحقوق الأقليات، ورأى أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا الأقليات من أجل دعم تحليل النزاع ومنع نشوب النزاعات⁽²⁾.
- 5- ويستند الإعلان إلى المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أنه لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتمين إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم. ويجسد هذا الإعلان أيضاً مضمون المادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل، التي توفر حماية مماثلة تحديداً للأطفال المنتمين إلى أقليات.

- 6- والإعلان يقدم توجيهات وتدابير محددة يمكن للدول أن تستعين بها لحماية حقوق الأقليات، وهو أثر على التطورات القانونية. فقد كان على سبيل المثال، نموذجاً قيماً لمن صاغوا الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية التي اعتمدها مجلس أوروبا، والتي تشكل إحدى أركان حماية حقوق الإنسان التي وضعها مجلس أوروبا. وعلاوة على ذلك، وردت إشارات إلى الإعلان في الاجتهادات القضائية الإقليمية،

(1) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/stories/2022/05/30th-anniversary-marks-landmark-moment-minority-rights>

(2) A/HRC/49/46، الفقرتان 22 و71.

بما في ذلك الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽³⁾، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان⁽⁴⁾، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب⁽⁵⁾.

7- وكان الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين فرصة لاستعراض خطوات التقدم المحرز في إطار الإعلان والنظر في التحديات التي تعترض تنفيذه، مع رفع مستوى الوعي بمضمونه وبحقوق الأقليات. فعلى سبيل المثال، أقرت الدول الأعضاء نفسها، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة، تشابا كوروشي، في 21 أيلول/سبتمبر 2022، ونظمه مكتبه والمفوضية السامية لحقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 168/76، بأنها تأخرت في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات. كما دعت الدول الأعضاء إلى تحسين الأطر الوطنية التي يمكنها الإسهام في تعزيز تنفيذ الإعلان وفي النهوض بالاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات.

8- وأكد الأمين العام في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، أن حماية الأقليات هي جزء لا يتجزأ من مهمة الأمم المتحدة وأن تعزيز حقوق الأقليات ضروري للنهوض بالاستقرار السياسي والاجتماعي ومنع نشوب النزاعات داخل البلدان وفيما بينها⁽⁶⁾. وكرر رئيس الجمعية العامة ذلك، ولاحظ أن أهمية الإعلان اليوم أكبر من أي وقت مضى⁽⁷⁾. وشددت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان على أن الإعلان يوفر الإطار العالمي لحقوق الأقليات، ولكن التقدم في التنفيذ قد توقف بل وتراجع في بعض الحالات. وشددت أيضاً على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات على صعيد الدول الأعضاء وعلى الصعيد المتعدد الأطراف لكي تحظى حقوق الأقليات بالأولوية على جدول الأعمال العالمي، وأشارت إلى أن منظومة الأمم المتحدة نفسها بحاجة إلى تكثيف جهودها واتخاذ إجراءات مشتركة، عملاً ببناء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وبما جاء في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"⁽⁸⁾.

9- وفي أيار/مايو 2022، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً يسلط الضوء على التوجيهات التي قدمها الإعلان للدول بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأقليات، ويأسف لاستمرار استبعاد الأقليات بشكل منهجي من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا تسهم على نحو مباشر. وشددت على ضرورة أن تكون الذكرى السنوية للإعلان بمثابة تذكير صارم للمجتمع الدولي بأسره بأنه قادر على بذل المزيد من الجهد لحماية حقوق الأقليات⁽⁹⁾.

10- دعا المقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات، في تقريره لعام 2022 إلى الجمعية العامة، إلى اتباع نهج متجدد، وأوصى في جملة ما أوصى به، بتعميم مراعاة حقوق الأقليات في عمل الأمم المتحدة، ووضع معاهدة بشأن حقوق الأقليات، وإعلان سنة أو عقد دولي للأقليات. وأوصى أيضاً بدمج موضوع

(3) *Gorzelik and Others v. Poland*, Application No. 44158/98, Judgment, 17 February 2004.

(4) *Xákmok Kásek Indigenous Community v. Paraguay*, Judgment, 24 August 2010.

(5) *African Commission on Human and Peoples' Rights v. Republic of Kenya*, Application No. 6/2012, Judgment, 26 May 2017.

(6) انظر الرابط التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-09-21/secretary-generals-remarks-the-high-level-meeting-the-30th-anniversary-of-the-adoption-of-the-declaration-rights-of-persons-belonging-national-or-ethnic-religious-and>.

(7) انظر الرابط التالي: <https://media.un.org/en/asset/k1s/k1sd1c79hy>.

(8) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/09/assistant-secretary-general-ilze-brands-kehtris-statement-high-level-meeting>.

(9) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/stories/2022/05/30th-anniversary-marks-landmark-moment-minority-rights>.

الأقليات في الوثائق والأنشطة التي تدور حول أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء صندوق تبرعات تابع للأمم المتحدة، واستحداث منتدى دائم للأقليات⁽¹⁰⁾.

11- وقبل الدورة الخامسة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، التي عقدت يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2022، وعملاً بقرار الجمعية العامة 165/74، عقد المقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات منتديات إقليمية بالتنسيق مع معهد توم لانتوس، من أجل تسليط الضوء على الثغرات الأساسية وضمان إدراج قضايا الأقليات وحقوق الأقليات في برنامج عمل الأمم المتحدة بشكل ملموس أكثر⁽¹¹⁾. واحتفل المشاركون في كل منتدى إقليمي بالذكرى السنوية الثلاثين، وأجروا تقييماً نقدياً للإنجازات ومواطن الضعف في تنفيذ الإعلان، وصاغوا توصيات. وركزت أولى التوصيات المقدمة في المنتديات الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين على ضرورة وضع معاهدة.

12- ورأت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، في الملاحظات التي أبدتها في المنتدى الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، الذي عقد في 2 أيار/مايو 2022، أن الذكرى السنوية الثلاثين للإعلان تمثل معلماً بارزاً - وهي لحظة للتأمل وتقييم التقدم المحرز. ودعت إلى استعراض الأطر والمعايير والتشريعات والآليات والمؤسسات والسياسات من أجل النهوض بجهود أعمال حقوق الأقليات، وإلى عقد مناقشة بشأن تحسين أدوات المساءلة القائمة⁽¹²⁾.

ثالثاً - أنشطة أخرى اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات ذات الصلة التي شهدتها عمل هيئات حقوق الإنسان وآلياتها

13- اضطلعت المفوضية بمجموعة من الأنشطة في إطار العمل الذي تقوم به حالياً بشأن حقوق الأقليات. وفي آذار/مارس 2022، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق حقوق الأقليات والمنتدى العالمي المعني بالموسيقى والرقابة مسابقة فنية دولية لفناني الأقليات الذين يعالجون مواضيع تتعلق بانعدام الجنسية. ونظمت هذه المسابقة بهدف دعم أعمال فناني الأقليات إلى جانب رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان للأشخاص عديمي الجنسية والجماعات المنتمية إلى الأقليات. واختارت لجنة التحكيم، التي ضمت فنانيين من الأقليات والمقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ثلاثة فنانيين من الأقليات تسلموا جوائزهم خلال حفل أقيم في تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽¹³⁾.

14- وفي أيار/مايو 2022، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اجتماع مائدة مستديرة افتراضي بشأن تعزيز حماية حقوق الأقليات بموجب الإعلان. وتناول المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التحديات الحالية والتحديات القديمة التي تحول دون تأمين حقوق الأقليات بموجب الإعلان، ونظروا في السبل الممكنة لسد الثغرات في القواعد المعيارية التي تحمي حقوق الأقليات. وحضر هذا النشاط 29 خبيراً أحاطوا علماً بالممارسات الجيدة التي ينبغي محاكاتها وحددوا سبل المضي قدماً في الخطوات التي يمكن أن تقضي إلى عملية تعزيز المعايير.

(10) A/77/246، الفقرات 71-78.

(11) انظر الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/minorities/forums/2022-07-21/CN2022_Eng.pdf

(12) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/05/opening-remarks-european-central-asian-regional-forum>

(13) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/minorities/minority-artists-voice-and-dissidence>

15- وشاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنتدى العالمي للعدالة الذي عقد في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2022. وافتتحت المفوضية السامية السابقة المنتدى وسلطت الضوء على توجيهات المفوضية المزمعة بشأن وضع تشريعات شاملة لمكافحة التمييز، وأشارت إلى أن الأمين العام شدد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" على الحاجة الماسة إلى اعتماد مثل هذه التشريعات⁽¹⁴⁾. وفي المنتدى، اجتمع القادة والناشطون والأكاديميون لمناقشة التحديات المتزايدة التي تعترض الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأقليات العرقية والإثنية، وناقشوا أيضاً الحلول الواعدة للتصدي لتلك التحديات.

16- وفي تموز/يوليه 2022، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان واتحاد المساواة في الحقوق نشاطاً قبل نشر التوجيهات التي تقدم ذكرها تحت عنوان: "حماية حقوق الأقليات: دليل عملي لإعداد تشريعات شاملة من أجل مكافحة التمييز"⁽¹⁵⁾. ويقدم الدليل للمشرعين والدعاة الأدوات اللازمة لوضع تشريعات لمناهضة التمييز تتماشى مع المعايير القانونية الدولية بشأن الحق في المساواة وعدم التمييز. والغرض منه هو أن يكون مورداً يساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها الأساسية بموجب القانون الدولي باحترام الحق في المساواة وعدم التمييز وحماية هذا الحق وإعماله. ويتضمن المنشور أمثلة عملية لمساعدة المشرعين وواضعي السياسات. وهو يقدم أيضاً توجيهات محددة بشأن الصلة بين قانون مكافحة التمييز من ناحية، وحقوق الأقليات من ناحية أخرى. وكان هذا النشاط بمثابة منتدى لتعريف جمهور واسع بهذا الدليل ومنبر لإبراز الحاجة إلى أن يكون وضع قانون شامل لمكافحة التمييز هو محور العمل المتعلق بسيادة القانون.

ألف - مختارات من أنشطة المشاركة الإقليمية والقطرية

17- في إثيوبيا، في الفترة من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 2022، دعم مكتب المفوضية الإقليمية لشرق أفريقيا شركاء المجتمع المدني في توفير التدريب بشأن الوصول إلى العدالة لأكثر من 95 فرداً من أفراد المجتمع المحلي (58 رجلاً و37 امرأة)، بمن فيهم أفراد من مجتمع مانجا، وهي أقلية. وكان من بين المشاركين أيضاً موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين وأعضاء في سلك القضاء. وأسفر هذا النشاط عن إنشاء لجنة محلية لتحديد الممارسات التمييزية التي تؤثر على أفراد مجتمع مانجا ومجموعات الأقليات الأخرى ومعالجة هذه الممارسات. وتتألف اللجنة المحلية من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم أفراد مجتمع مانجا، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمو خدمات المساعدة القانونية، ومسؤولون حكوميون محليون.

18- وفي قيرغيزستان، واصل مكتب المفوضية الإقليمية لوسط آسيا دعم جهود الحكومة لتنفيذ المشروع المشترك بشأن الحكم الشامل للجميع والهوية المدنية المشتركة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ودعا المكتب الإقليمي إلى سن تشريعات مناهضة للتمييز، تشمل التعليم بلغات الأقليات ومشاركة الأقليات في الحياة العامة، ودعم منظمات المجتمع المدني التي تعنى بهذه المسألة.

19- وفي مقدونيا الشمالية، عملت المفوضية طيلة عام 2022 مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، على النهوض بتنفيذ القوانين والسياسات الوطنية ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة. ودعمت المفوضية الجهود المبذولة لوضع الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن المساواة وعدم التمييز، التي تركز على مبدأ التقاطعية والاعتراف

(14) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/world-justice-forum-2022-video-statement-michelle-bachelet>.

(15) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/minorities/minority-rights-equality-and-anti-discrimination-law>. انظر أيضاً الرابط التالي: <https://youtu.be/P0sSWCY0XM>.

بجميع أسباب التمييز المعترف بها بموجب القانون الدولي. واعتمدت حكومة مقدونيا الشمالية هذه الاستراتيجية في أيار/مايو 2022.

20- وفي طاجيكستان، دعم مكتب المفوضية الإقليمية لوسط آسيا الجهود المبذولة لصياغة قانون بشأن المساواة وعدم التمييز كانت قد أوصت به آليات حقوق الإنسان، واعتماد هذا القانون. وينص القانون، الذي اعتمد في تموز/يوليه 2022، على حظر التمييز المباشر وغير المباشر بسبب العرق والأصل واللغة والأصل الإثني، في جملة أسباب أخرى⁽¹⁶⁾. ودعمت المفوضية أيضاً الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجية وطنية لحماية حقوق الإنسان وعقد مناقشات عامة بشأنها، بهدف تعزيز مشاركة أفراد الأقليات القومية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلد.

21- وفي مدغشقر، أجرت المفوضية بحثاً لكي تسترشد بها كيانات الأمم المتحدة في اتباع نهج أكثر شمولاً في البرمجة. ورأت المفوضية أن عدم توفر بيانات وتحليلات كافية عن الأقليات يشكل تحدياً، ولا سيما فيما يتعلق بتحديث تقرير التقييم القطري المشترك من أجل وضع إطار جديد للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في مدغشقر. وفي عام 2022، أجرت المفوضية بحثاً لتعميق الفهم بشأن الأقليات السكانية في البلد وقدمت النتائج الأولية إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات في سبتمبر. ويحدد التقرير الناتج عن ذلك التحديات النظامية التي تحول دون حصول أقليات معينة على حقوقها، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية من التمييز، والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعامة، والحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق والخدمات الاجتماعية.

22- واضطلع المكتب القطري للمفوضية في اليمن بدور أساسي في إنشاء المجلس الوطني للأقليات في اليمن. وهذا المجلس هو عبارة عن شبكة من منظمات المجتمع المدني تتكون من مجموعات مختلفة الأديان، مثل المسيحيين والبهائيين واليهود والمتصوفة. ويضم أقليات لغوية، مثل المولدين والمهمشين. وتأسس المجلس رسمياً في آذار/مارس 2022 لتعزيز التنسيق فيما بين منظمات الأقليات في عملها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وتعمل المفوضية عن كثب مع هذا المجلس وتنسق معه أنشطة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تنظيم خمس حلقات عمل في اليمن بشأن حقوق الأقليات.

باء - آليات الإنذار المبكر وحماية وجود الأقليات

23- في شباط/فبراير 2022، أفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بأن مجموعات الأقليات الإثنية التي تعاني من التمييز كانت عرضة للوقوع ضحية المتجرين بالبشر، الذين أعطوا وعوداً بالعمل في الخارج، وأن النساء والفتيات معرضات بصفة خاصة للاستغلال الجنسي⁽¹⁷⁾. وفي مارس/آذار 2022، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان أن محنة شعب الروهينغا - وهم شعب مضطهد منذ عقود - لا تزال شديدة، وليس هناك حل يلوح في الأفق⁽¹⁸⁾.

(16) انظر الرابط التالي: <https://cis-legislation.com/document.fwx?rgn=142287>.

(17) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها المقرر الخاص والمعونة "خسارة جيل: الطغمة العسكرية تعتدي على أطفال ميانمار وتسرق مستقبلهم"، الفقرة 159، متاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc50crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-losing-generation>.

(18) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/high-commissioner-says-accountability-remains-crucial-any-solution-crisis>.

24- وفي آذار/مارس 2022، أعرب المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات عن قلقه البالغ بشأن وضع الأقليات في النزاع المسلح في أوكرانيا ومعاملة الأقليات الفارة من النزاع. وشدد على الأهمية القصوى للاعتراف بأن أقليات، مثل الروما، تعاني من مواطن ضعف محددة، وأكد ضرورة توفير حماية متساوية لجميع سكان أوكرانيا، بمن فيهم السكان الذين ينحدرون من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط والروما⁽¹⁹⁾.

25- وفي آذار/مارس 2022، حثت المفوضة السامية السابقة حكومة إثيوبيا حثاً على التعاون مع لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا⁽²⁰⁾. وأعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء الفظائع التي ترتكب في البلد، ورأت أن "انتشار العنف ضد المدنيين أياً كان نوعه، وتأجيج خطاب الكراهية والتحريض على العنف بسبب الأصل الإثني والعنف الجنساني، هما من مؤشرات الإنذار المبكر ونذير بارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة"⁽²¹⁾. وحذرت اللجنة بعد إتمام مهمتها الأولى في آب/أغسطس 2022، من احتمال حدوث المزيد من الفظائع⁽²²⁾. وأبلغت اللجنة عن ارتكاب عمليات الاغتصاب وجرائم العنف الجنسي الذي بلغ "درجات مذهلة"، مع استهداف نساء وفتيات تيغراي بوحشية⁽²³⁾.

26- وفي حزيران/يونيه 2022، أشارت المفوضة السامية السابقة في بيان بشأن أفغانستان قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين إلى الهجمات المباشرة التي تستهدف الأقليات الإثنية والدينية وكررت النقاط الرئيسية التي أثارها عقب زيارتها للبلد في آذار/مارس 2022، بما في ذلك ضرورة الالتفات إلى نداءات الأقليات الدينية والإثنية، ولا سيما الأقليات التي تعرضت على مر التاريخ للتمييز والتهميش والعنف⁽²⁴⁾.

27- وفي آب/أغسطس 2022، نشرت المفوضية تقييمها لحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، بالصين، في سياق تطبيق استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومكافحة "التطرف". وترى المفوضية أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بها قد تمخض عن أنماط متشابهة من القيود الشديدة وغير المبررة المفروضة على طائفة واسعة من حقوق الإنسان⁽²⁵⁾.

28- وفي آب/أغسطس 2022، لاحظت المفوضة السامية السابقة بعد زيارتها إلى بنغلاديش، وجود حاجة إلى إفصاح المجال لمزيد من الحوار وإسماع أصوات الأقليات الدينية والشعوب الأصلية وغيرها، وشددت على أهمية حماية الأقليات، مثل الهندوس والشعوب الأصلية، من العنف أو التعدي على الأراضي.

(19) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/ukraine-un-expert-says-war-against-multi-ethnic-population-must-stop-calls>

(20) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/oral-update-situation-human-rights-tigray-region-ethiopia-and-progress-made>

(21) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/oral-update-international-commission-human-rights-experts-ethiopia-un-human>

(22) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/08/members-human-rights-body-conclude-first-mission-ethiopia>

(23) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/un-experts-warn-potential-further-atrocities-amid-resumption-conflict>

(24) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/high-commissioner-updates-human-rights-council-afghanistan>

(25) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/2022-08-31/22-08-31-final-assessment.pdf>

وشددت على أهمية الإسهام الإنساني لبنغلاديش، ولكنها أعربت أيضاً عن قلقها إزاء تنامي الخطاب المعادي للروهينجا والقوالب النمطية وإلقاء اللوم على الروهينجا واعتبارهم أصل الجريمة وغيرها من المشاكل⁽²⁶⁾.

29- وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، أشار المفوض السامي، أثناء افتتاح الدورة الخامسة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات، إلى أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأقليات ما تزال تشكل لبّ العديد من النزاعات العنيفة. وأكد أنه من المعروف على مر التاريخ أن عمليات الإبادة الجماعية السابقة أظهرت مخاطر توجيه خطاب الكراهية إلى الأقليات. وقال إنه لا بد من التصدي نهائياً للاستبعاد والعداء والعنف، وهو ما يتطلب توفر الإرادة السياسية على مختلف المستويات. ولاحظ أن الذكرى السنوية الثلاثين للإعلان تتيح فرصة كبيرة لإعادة تأكيد الالتزامات وتجديد الزخم.

جيم - الأقليات من المجتمعات القائمة على النسب

30- أعادت لجنة القضاء على التمييز العنصري التأكيد بقوة، في توصيتها العامة رقم 29(2002)، أن التمييز على أساس النسب يشمل التمييز القائم على أساس نظام الطبقة الطائفية وما شابهها من نظم المكانة الموروثة، وبذلك أكدت من جديد أن هذا التمييز مشمول بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

31- ولاحظ المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عقب زيارته إلى نيبال، في أواخر عام 2021، أن نقشي التمييز ضد الداليت يديم الفقر المتوارث بين الأجيال⁽²⁷⁾. ويتضمن التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، عن زيارته إلى سري لانكا معلومات عن عدم تمكن أفراد الطوائف المضطهدة من امتلاك أراضٍ صالحة لتأمين سبل العيش، مما اضطر العديد من الناس على العمل في ظروف يمكن أن تصل إلى حد السخرة أو الاستبعاد أو غير ذلك من الممارسات الشبيهة بالرق⁽²⁸⁾.

32- وفي حزيران/يونيه 2022، عقدت المفوضية، بالشراكة مع الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت، مناقشة مائدة مستديرة افتراضية، شارك فيها 22 خبيراً، بشأن التصدي للتمييز المتصل بالأعمال التجارية ضد الأقليات المنتمية إلى المجتمعات القائمة على النسب واستبعادها من المشاركة. وركزت المناقشة على الثغرات في تنفيذ برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأقليات القائمة على النسب. وخرج المشاركون باستنتاج مفاده أن السلوكيات التجارية ينبغي أن تتضمن مشاركة أوسع، بما في ذلك مشاركة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. وأكد المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات في هذا النشاط أن الداليت وغيرهم من الجماعات المتأثرة بنظام الطبقة الطائفية هم أقليات إثنية. وشدد أيضاً على ضرورة ذكر الداليت صراحة والاعتراف بهم وحمايتهم⁽²⁹⁾.

33- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع "مشروع استيعاب الجميع" و"المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب"، نشاطاً جانبياً على هامش الدورة الخامسة عشرة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات بشأن حالة الأقليات المنتمية إلى المجتمعات القائمة

(26) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/08/un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-concludes-her-official-visit>

(27) A/HRC/50/38/Add.2، الفقرات 23-24.

(28) A/HRC/51/26/Add.1، الفقرة 61.

(29) انظر إلى الرابط التالي: <https://idsn.org/leave-no-one-behind-addressing-business-related-human-rights-issues-and-exclusion-of-communities-on-the-basis-of-caste-and-descent/>

على النسب. وناقش المشاركون السبل الممكنة لإنشاء منبر في الأمم المتحدة للتداول بشأن القضايا المتعلقة بالمجتمعات القائمة على النسب وحيث يمكن تقديم توصيات في مجال السياسة العامة. وتمخض هذا النشاط عن تقديم توصيات بشأن الخطوات اللازمة لسد الثغرات في مجال حماية حقوق الأقليات التي تؤثر على الأشخاص المنتمين إلى المجتمعات القائمة على النسب.

دال - الأقليات وأشكال الرق المعاصرة

34- في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان، ركز المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في تقريره المواضيع لعام 2022 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان على أشكال الرق المعاصرة التي تؤثر على الأشخاص المنتمين إلى أقليات⁽³⁰⁾. وأكد المقرر الخاص في تعليقاته على التقرير، أن التمييز المتجذر والمنهجي، الذي غالباً ما ينجم عن تركت الماضي مثل الرق والاستعمار ونظم المكانة الموروثة والتمييز الرسمي والتمييز برعاية الدولة، يعرض مجتمعات الأقليات لأشكال الرق المعاصرة⁽³¹⁾.

35- ولاحظ في التقرير نفسه أن نساء وفتيات الأقليات يتأثرن بقدر غير متناسب بالفقر والتخيز الإثني والتمييز بأشكاله المتقاطعة. وفي أغلب الأحيان، لا يحظن بالاعتراف كعاملات في القطاع غير الرسمي، مما يجعلهن عرضة للاستغلال والانتهاك الجنسيين وفي مجال العمل⁽³²⁾. وأوصى المقرر الخاص بأن تعتمد الدول تدابير خاصة مؤقتة لضمان حصول أفراد مجتمعات الأقليات على التعليم وفرص العمل، وأن تضيف الدول الطابع الرسمي على الاقتصاد غير المنظم لمنع أشكال الرق المعاصرة. وأوصى بأن تكشف الدول حالات أشكال الرق المعاصرة في مرحلة مبكرة وأن تقضي على أشكال التمييز المتقاطعة والمتجذرة التي تستهدف مجتمعات الأقليات⁽³³⁾. ودعا الدول أيضاً إلى ضمان قدرة كل شخص على الحصول على عمل لائق، بغض النظر عن النسب أو نوع الجنس أو موروثة أو وضعه من حيث الهجرة⁽³⁴⁾.

36- وأعرب المقرر الخاص نفسه، في التقرير الذي أعده بشأن زيارته إلى سري لانكا، عن قلقه إزاء أقلية مالايها التاميلية، التي تواجه حتى الآن، أشكالاً متعددة من التمييز بسبب نسبها⁽³⁵⁾. ولاحظ أيضاً أن مشكلة عمل الأطفال تشدد بوجه خاص في المناطق الريفية الفقيرة التي تقطنها أقليات إثنية، وأن الأطفال، ولا سيما الفتيات، تركوا الدراسة لإعالة أسرهم⁽³⁶⁾.

هاء - حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي

37- عقدت الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، التي أنشئت مؤخراً، دورتها الأولى في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 4 آذار/مارس 2022. وعقدت الآلية مجموعة من المشاورات الافتراضية في أيار/مايو 2022 لإثراء تقريرها الأول الموجه إلى

(30) A/HRC/51/26، الفقرة 1.

(31) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/un-expert-says-contemporary-forms-slavery-affecting-minority-communities>.

(32) A/HRC/51/26، الفقرة 52.

(33) المرجع نفسه، الفقرة 56.

(34) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/un-expert-says-contemporary-forms-slavery-affecting-minority-communities>.

(35) A/HRC/51/26/Add.1، الفقرة 52.

(36) المرجع نفسه، الفقرة 31.

مجلس حقوق الإنسان. وفي إطار هذه المشاورات الافتراضية، استمعت آلية الخبراء إلى آراء حوالي 70 مشاركاً، ينحدر العديد منهم من أصل أفريقي. وركزت الآلية في التقرير الذي أعدته على أهمية البيانات المصنفة حسب العرق أو الأصل الإثني فيما يتعلق بعلاقة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي بأجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية، باعتبارها عنصراً أساسياً لتوجيه جهود التصدي للعنصرية النظامية وتقييم هذه الجهود⁽³⁷⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظمت الآلية أول زيارة قطرية إلى السويد⁽³⁸⁾.

38- وفي أيار/مايو 2022، عقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على هامش الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، نشاطاً جانبياً رفيع المستوى بشأن التصدي للتمييز العنصري ومنعه في نظام العدالة الجنائية، مع التركيز على حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. ورأت مفوضية الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان أن التمييز يظهر أكثر ما يظهر في إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية. وأشارت المفوضية السامية إلى تقرير كانت قد قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021⁽³⁹⁾، فأكدت أنه لا يمكن فصل التمييز العنصري في إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية عن العنصرية النظامية، ولذلك، فإن القضاء على العنصرية النظامية يتطلب التصدي لهما معاً وللتراكبات التي بنيت عليهما⁽⁴⁰⁾. وتعهّدت المفوضية بمواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، ودعت في الوقت نفسه الحكومات إلى تنفيذ تدابير ملموسة تُشجع بالتزامات معينة ومحددة المدة الزمنية تقدم في إطار الحوارات الوطنية مع المجتمعات المحلية المتضررة.

39- وذكر المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات في التقرير الذي أعده بشأن زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021، أن المعلومات التي قدمت لإثراء هذا التقرير أظهرت تماماً أن الأمريكيين من أصل أفريقي هم من الأقليات الأكثر تهميشاً في البلد⁽⁴¹⁾. وأفاد أيضاً بأن حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التصويت على قدم المساواة، تشهد تراجعاً بالنسبة للأقليات في الولايات المتحدة⁽⁴²⁾.

40- وقدمت نائبة المفوضية السامية، بصفتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنيابة، تقرير المفوضية السامية لعام 2022 بشأن تحقيق العدالة العرقية والمساواة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة⁽⁴³⁾. وهو يتضمن معلومات عن التطورات التي طرأت والمبادرات التي اتخذتها الدول وجهات أخرى للتصدي لمظاهر العنصرية النظامية، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون، ولتعزيز المساءلة وجبر الضحايا، ولا سيما ضحايا تركات الاسترقاق، والاتجار بالأفريقيين

(37) A/HRC/51/55، الصفحة 1.

(38) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/sweden-should-step-efforts-fight-systemic-racism-un-mechanism-advance-racial>

(39) A/HRC/47/53. انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات المرفقة والرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ahrc4753-promotion-and-protection-human-rights-and-fundamental-freedoms-africans>

(40) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/stories/2022/05/hc-we-cannot-sit-and-continue-watch-history-repeat-itself>

(41) A/HRC/49/46/Add.1، الفقرة 23.

(42) المرجع نفسه، الفقرة 31.

(43) A/HRC/51/53 وA/77/205.

المستعبدين عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار⁽⁴⁴⁾. وكررت المفوضية السامية السابقة في التقرير دعوتها للدول إلى التعجيل بتنفيذ الإجراءات الـ 20 الواردة في خطة لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة، ورأت أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الإرادة السياسية⁽⁴⁵⁾.

41- وفي 2 آب/أغسطس 2021، اعتمدت الجمعية العامة القرار 314/75، الذي يقضي بإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي ليكون بمثابة آلية تشاورية للمنحدرين من أصل أفريقي والجهات المعنية الأخرى ومنبر للنهوض بسلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم، وهيئة استشارية لمجلس حقوق الإنسان. وعقدت الدورة الافتتاحية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في كانون الأول/ديسمبر 2022⁽⁴⁶⁾. ويدخل ضمن الولاية المسندة للمنتدى الدائم النظر في إعداد إعلان يصدر عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتهم واحترامها على أكمل وجه⁽⁴⁷⁾.

42- ولاحظ المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لم تتوقف على الرغم من توقيع اتفاق السلام في عام 2016، وأن هذه الانتهاكات أثرت بقدر غير متناسب على المجتمعات الإثنية في المناطق الريفية، بمن في ذلك المنحدرين من أصل أفريقي⁽⁴⁸⁾. وأفاد المكتب القطري بأن الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام 2022 شابتها اعتداءات عنصرية شديدة، بما في ذلك اعتداءات من المسؤولين الحكوميين على الناخبين. واستهدفت الاعتداءات فرنسا ماركيث، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان وأول امرأة من أصل أفريقي تترشح لشغل منصب نائب رئيس كولومبيا وتقوم به. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نظم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا حملات على وسائل التواصل الاجتماعي ضد خطاب الكراهية ودعم حملة مناهضة للعنصرية نفذها فنانون شباب من أصل أفريقي. وقدم مكتب المفوضية في كولومبيا الدعم لتنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في مجال المساواة ومكافحة العنصرية في الفترة التي تلت الانتخابات، وقدم المشورة التقنية وفقاً للمعايير الدولية.

43- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2022، قدم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا المشورة بشأن أداة الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام في تشوكو وبشأن مقترحات ممثلي المنحدرين من أصل أفريقي في مجلس مدينة بوغوتا لمكافحة العنصرية. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2022، قدم المكتب المشورة والمساعدة التقنية للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي التي تضررت من العنف الناجم عن الاتجار بالمخدرات وشارك المكتب في عمليات التشاور بين منظمات المنحدرين من أصل أفريقي والكيانات الحكومية. وفي آب/أغسطس 2022، ساعد المكتب أيضاً في وضع اقتراح بشأن حقوق المجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي، وهي شعب ريزال وشعب بالينكيرو، بالتعاون مع مندوبين من 18 منظمة تشكل مجلس السلام الوطني الأفريقي - الكولومبي.

(44) A/HRC/51/53. انظر أيضاً الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/un-report-records-piecemeal-progress-combating-systemic-racism-against>.

(45) A/HRC/51/53، الصفحة 1.

(46) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/events/forums/2022/permanent-forum-people-african-descent>.

(47) قرار الجمعية العامة 314/75.

(48) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/07/colombia-urgent-government-action-needed-rising-violence-rural-areas-gravely>.

واو - حالة حقوق الإنسان لطوائف الروما

44- في صربيا، ساعدت المفوضية سلطات الدولة على التحضير لتعداد عام 2022 بالاستناد إلى بيانات مستقاة من خرائط رسمتها المفوضية مؤخراً لمستوطنات الروما التي كانت دون المعايير المطلوبة. وفي أوائل عام 2022، عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الوحدة المعنية بالإدماج الاجتماعي والحد من الفقر التابعة لحكومة صربيا ورابطة منسقي شؤون الروما، على وضع نماذج مستدامة للحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء لفائدة الروما الذين يعيشون في مستوطنات دون المعايير المطلوبة. ومن المتوقع أن تساعد هذه النماذج حوالي 168 000 شخص من الروما الذين ما زالوا يعيشون في مستوطنات دون المعايير المطلوبة في حالة يرثى لها ومن دون مقومات البنية التحتية الأساسية، مثل فرص الحصول على الكهرباء ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية.

45- وفي جمهورية مولدوفا، أكملت المفوضية برنامجاً لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان مدته 18 شهراً استفاد منه 22 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان، بمن فيهم 8 أفراد من الروما وممثلون عن الفئات الضعيفة من منطقة ترانسنيستريا. ودعمت المفوضية أيضاً المشاركين لتنفيذ أنشطة الدعوة والتوعية بحقوق الإنسان. وبفضل ذلك، نظم نشطاء حقوق الإنسان من الروما دورات تدريبية وإعلامية في مجال حقوق الإنسان لفائدة 115 فرداً من أبناء الروما. وفي أيار/مايو 2022، وفر المكتب، بالتعاون مع الرابطة الوطنية لوسطاء الروما، التدريب لـ 32 وسيطاً من جماعة الروما. واحتوى التدريب على مضامين عن المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان؛ وحماية الأقليات؛ والحصول على الخدمات العامة؛ والمسائل المتعلقة بإصدار الوثائق الشخصية لأبناء الروما؛ وسبل الانتصاف من التمييز الذي يستهدف شعب الروما.

46- وفي أيار/مايو 2022، شارك مكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا في أسبوع الروما لعام 2022، الذي تضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة نظمها البرلمان الأوروبي لمناقشة سياسات المساواة وإدماج الروما في أوروبا. وفي إطار هذه الأنشطة، دعت المفوضية إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالروما، وهو ما يتطلب تجديد الالتزام السياسي على أعلى المستويات، ومشاركة الروما مشاركة فعالة، والتواصل الشامل والمنسق بين المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وأشارت المفوضية أيضاً إلى خطة إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة، التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، باعتبارها مصدر إلهام محتمل للتصدي لمعاداة العنصرية.

47- وفي تموز/يوليه 2022، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دورة تدريبية في جمهورية مولدوفا بشأن دور وسطاء جماعة الروما في منع الاتجار بالبشر والتصدي له في أوساط اللاجئين من الروما؛ وشارك فيها 25 مديراً وأخصائياً اجتماعياً يعملون في مراكز إيواء اللاجئين. ومنذ شباط/فبراير 2022، تعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعميم مراعاة حقوق الإنسان ونظمت جولات رصد منتظمة إلى المناطق الحدودية ومراكز إيواء اللاجئين، ولا سيما تلك التي تشهد كثافة عالية من الروما، وشاركت في العديد من مننديات التنسيق، بما في ذلك فرقة العمل المعنية باللاجئين الروما. وفي أيلول/سبتمبر 2022، شرعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دراسة لتقييم حالة حقوق الإنسان للروما، بمن فيهم اللاجئون الروما الذين فروا من النزاع المسلح في أوكرانيا، والأسباب الرئيسية التي تحد من فرصهم في التمتع بحقوق الإنسان.

48- وفي أيلول/سبتمبر 2022 أيضاً، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار اجتماع مائدة مستديرة دولية بعنوان "الروما وتخليد الذكرى: تعزيز الاعتراف بفضول الماضي السوداء وتأثيرها على الحاضر والتعويض عنها". وكان الغرض من هذا النشاط هو تعزيز الاعتراف بالفصول

الصعبة من تاريخ الروما والعنصرية الهيكلية وتخليد ذكراها، مثل محرقة الروما، والاسترقاق، وتعقيم نساء الروما، وغير ذلك من أشكال الاضطهاد العنصري ومعاداة العجر، وتأثيرها على الحاضر. وبحث المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة وقوف تركة العنصرية الهيكلية ضد الروما حجر عثرة أمام الحق في المعرفة والحق في معرفة الحقيقة والعدالة⁽⁴⁹⁾.

زاي - خطاب الكراهية

49- في كانون الثاني/يناير 2022، أكدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في خطاب ألقته أمام اللجنة الاستثنائية لمجلس الشيوخ الإيطالي المعنية بمكافحة التعصب والعنصرية ومعاداة السامية والتحرّيش على الكراهية والعنف، أن خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي أسهم في تعرض الأقليات لعنف شديد⁽⁵⁰⁾. وأشارت إلى خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، واختبار المعايير الوارد فيها، وهو اختبار استخدمته المحاكم والسلطات الوطنية الأخرى وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ورأت أن الدول مسؤولة عن ضمان حماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، غير أنها لاحظت بقلق أن بعض الجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية قد قمعت صوت المعارضة المشروعة وأدت إلى تضيق الحيز المدني⁽⁵¹⁾.

50- وعقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقات عمل بعنوان "الإيمان من أجل الحقوق"، تتصل بسيناريوهات لخطاب الكراهية، وذلك خلال مسابقة نيلسون مانديلا العالمية للمحاكمات الصورية في مجال حقوق الإنسان لعام 2022 ومسابقة جائزة المحاكمة الصورية في قانون الإعلام لعام 2022، بمشاركة المقررين الخاصين وخبراء هيئات المعاهدات وإدارة مجلس الإشراف على فيسبوك. ورحبت المفوضة السامية السابقة باستخدام مجلس الإشراف على فيسبوك لاختبار المعايير الوارد في خطة عمل الرباط في العديد من القرارات المتعلقة بخطاب الكراهية⁽⁵²⁾.

51- وفي البوسنة والهرسك، وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في شباط/فبراير 2022، خطة عمل لمكافحة خطاب الكراهية، بما في ذلك بسبب الانتماء الإثني والديني. وذكر المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في تقريره بشأن زيارته للبلد في كانون الأول/ديسمبر 2021، أن الكلام المعادي للإثنيات أدى إلى استقطاب بلغ مستويات مقلقة وإلى مخاطر ملموسة على استدامة السلام⁽⁵³⁾. ونشرت المفوضية، بالتعاون مع المؤسسات الرئيسية في الدولة، صحيفة وقائع بشأن خطاب الكراهية في تموز/يوليه 2022⁽⁵⁴⁾. وحللت المفوضية أيضاً خطاب الكراهية في سياق الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد تبين لها أنه لم يكن هناك تحريض مباشر على التمييز ضد الجماعات الإثنية القومية ومعاداتها وممارسة العنف ضدها، غير أنها لاحظت استمرار أنماط من الخطاب المثير للخلاف، والاستخدام المتكرر للعبارة المهينة والتمييزية، وبعض حالات الاستفزاز، بما في ذلك اللغة الحربية، التي يطغى عليها وصم الجماعات أخرى، وبث عدم الثقة وإثارة التوتر.

(49) انظر الرابط التالي: <https://www.ceps.eu/ceps-events/roma-and-memorialization-advancing-recognition-and-remedy-for-the-dark-chapters-of-the-past-and-their-impact-on-the-present/>

(50) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2022/01/hearing-italian-senates-extraordinary-commission-against>

(51) المرجع نفسه.

(52) A/HRC/49/86، الفقرة 70.

(53) A/HRC/51/34/Add.2، الفقرة 15.

(54) انظر الرابط التالي: <https://bosniaherzegovina.un.org/en/189364-hate-speech-factsheet>

52- وفي أيار/مايو 2022، اعتمدت اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا توصية بشأن مكافحة خطاب الكراهية تستند إلى اختبار المعايير الوارد في خطة عمل الرباط. وأشارت المذكرة التفسيرية في أكثر من موضع، إلى إطار الأمم المتحدة المعنون "الإيمان من أجل الحقوق" ومجموعة الأدوات الخاصة بهذا الإطار، ولا سيما منهجية التعلم من الأقران، باعتباره أداة مفيدة⁽⁵⁵⁾. وشجّع المنتدى المعني بقضايا الأقليات أيضاً الدول، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني على العمل عن كثب، يداً بيد، لدعم الإسهامات الإيجابية للجهات الدينية الفاعلة، بطرق منها الترويج لإعلان بيروت بشأن "الإيمان من أجل الحقوق" ولمجموعة الأدوات الخاصة بإطار "الإيمان من أجل الحقوق"⁽⁵⁶⁾.

53- عقد مكتب المفوضية الإقليمية لجنوب شرق آسيا، بالاشتراك مع "شبكة الإعلان الواعي"، اجتماعاً بشأن دور الإعلان في مواجهة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي، على هامش منتدى الأمم المتحدة للأعمال التجارية المسؤولة وحقوق الإنسان، آسيا والمحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر 2022⁽⁵⁷⁾. ومنح هذا الاجتماع فرصة لأصحاب المصلحة لفهم سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتطبيقها في الإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات من أجل مجابهة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي اللذين يستهدفان الأقليات، ودعم الخطاب القائم على حقوق الإنسان من خلال الإعلان الأخلاقي والنموذجي.

54- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استكمل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو⁽⁵⁸⁾ تقريراً عن استخدام خطاب الكراهية والتحريض على شبكات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما ضد الأقليات. وتشمل أبرز الحالات المحتملة لاستخدام خطاب الكراهية المحتمل والتحريض عليها في النقاشات على شبكة الانترنت التقسيمات الإثنية وأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وقدمت في هذا التقرير توصيات عملية لتمكين تدابير الاستجابة الفعالة من معالجة تأثير خطاب الكراهية على الأقليات ودعم السلطات وأصحاب المصلحة الآخرين في معالجة هذه الظاهرة.

55- وفي جمهورية مولدوفا، نظمت المفوضية حملة توعية بشأن التصدي لخطاب الكراهية. وكانت هذه الحملة، التي تدرج في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان، موجهة إلى جمهور واسع في مختلف القنوات الإعلامية في سياق النزاع المسلح المستمر في أوكرانيا، والذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتساعد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ضد جماعات معينة من الأقليات في البلد.

حاء - الأقليات وتغير المناخ

56- في آذار/مارس 2022، عيّن مجلس حقوق الإنسان أول مقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. وسيقوم المقرر الخاص، في سياق اضطلاع بولايته، ببحث الإجراءات اللازمة لمعالجة جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بالخسائر والأضرار التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات ممن يعيشون أوضاعاً هشة، بمن في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات

(55) انظر الرابط التالي: https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=0900001680a6891e, para. 184.

(56) A/HRC/49/81، الفقرة 58. انظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان 49/9، الفقرة 22.

(57) انظر الرابط التالي: <https://www.rbhrforum.com/confrontinghatespeech>.

(58) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

الأقليات⁽⁵⁹⁾. وألقى المقرر الخاص، في رؤيته للولاية الجديدة، الضوء على أثر تغير المناخ الذي قد يفاقم وتيرة الأزمات وصعوبتها وحدتها ووقعها على السكان، ولا سيما على مجتمعات الأقليات،⁽⁶⁰⁾ واستشهد في ذلك بتقرير المقرر الخاص السابق المعني بقضايا الأقليات⁽⁶¹⁾.

57- وفي حزيران/يونيه 2022، افتتحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش التي نظمها مجلس حقوق الإنسان بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وذكرت أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قدرت عدد الأشخاص المعرضين لخطر شديد بما لا يقل عن 3,3 بلايين، وهو وضع كان قد وصفه الأمين العام بأنه أزمة بيئية وأزمة عدالة اجتماعية في آن معاً. وأشارت أيضاً إلى أن النساء يتأثرن أكثر من الرجال بمقدار الضعف⁽⁶²⁾. وقد أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه لأن الآثار الضارة لتغير المناخ أشد وقعها على الشرائح السكانية التي تعيش أصلاً أوضاعاً هشة بسبب عوامل مثل وضعها كأقلية⁽⁶³⁾.

58- واسترشد في حلقة النقاش المذكورة التي نظمها مجلس حقوق الإنسان بتقرير الأمين العام عن آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وأكد الأمين العام في هذا التقرير أن آثار تغير المناخ يمكن أن تختلف تبعاً لعدد من العوامل، بما في ذلك الدين والعرق والانتماء الثقافي أو الإثني. وشدد أيضاً على أن هناك أشكالاً متعددة من التمييز التي يمكن أن تتصافر أو تتداخل أو تتقاطع فيما بينها، ولا سيما في تجربة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة⁽⁶⁴⁾. وخلال حلقة النقاش، أشار المتحدثون إلى ضرورة الاعتراف بالتقاطع بين الظلم العنصري والبيئي والمناخي، وأكدوا أن عوامل الخطر المتقاطعة تشكل مصدر قلق شديد. وأوضحوا أن ضمان النجاعة التامة في العمل المناخي يستوجب تضمينه وجهات نظر الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بما في ذلك الأقليات.

59- وأوضحت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، سبب وراء تعذر إمكانية تخفيف حدة الأزمة الإيكولوجية العالمية أو حلّها بإجراءات مجدية من دون اتخاذ إجراء محدد للتصدي للعنصرية النظامية، ولا سيما تركّات الاستعمار والرق والعنصرية. وأشارت في التقرير إلى "مناطق التضحية"، وهي مناطق أصبحت خطرة بل وغير صالحة للسكن بسبب التدهور البيئي⁽⁶⁵⁾. وقالت أيضاً إن هذه المناطق هي في الواقع "مناطق تضحية ذات طابع عرقي وإثنية"، يتعرض فيها السكان "لأسوأ أشكال التبعية العرقية والإثنية في الماضي والحاضر"⁽⁶⁶⁾. وأوصت بإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة للأشخاص المهمشين عرقياً وإثنية في الإدارة المناخية وإعطاء الأولوية لتقديم تعويضات عن الأضرار المناخية الماضية والأضرار الحالية التي تعود جذورها إلى الظلم التاريخي الذي وقع⁽⁶⁷⁾.

(59) A/HRC/50/39، الفقرة 22(د).

(60) المرجع نفسه، المرفق، الفقرة 17.

(61) A/71/254، الفقرة 29.

(62) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/human-rights-council-panel-adverse-effects-climate-change-human-rights-people>.

(63) القرار 24/47.

(64) A/HRC/50/57، الفقرة 4؛ انظر أيضاً الفقرة 14.

(65) A/77/549، الصفحة 1 والفقرة 1.

(66) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/global-climate-crisis-racial-justice-crisis-un-expert>.

(67) A/77/549، الفقرتان 78 و82.

طاء - التمكين والمشاركة

60- تنص المادة 2 من الإعلان على حق الأشخاص المنتمين إلى أقليات في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامية مشاركة فعلية. وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري باتخاذ إجراءات لضمان المشاركة الفعلية للأقليات في اتخاذ القرارات⁽⁶⁸⁾ والتمثيل العادل، بطرق منها اتخاذ تدابير خاصة، في القطاع العام⁽⁶⁹⁾ وفي قوة الشرطة والجهاز القضائي⁽⁷⁰⁾. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بتمثيل الأقليات الإثنية في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁷¹⁾ والهيئات الحكومية والإدارة العامة على جميع المستويات⁽⁷²⁾. وذكر الأمين العام بأن "المجتمعات التي تتبنى التنوع والشمول هي أكثر حيوية"⁽⁷³⁾.

61- وفي الدورة الثالثة من برنامج الزمالات الدراسية للأقليات المعدّل، عينت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في عام 2022، 11 زميلاً سابقاً من الأقليات بصفتهم كبار الزملاء. ووزعت المفوضية جل كبار الزملاء في مناطقهم الأصلية. وعين ثلاثة منهم في المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية - واحد في مكتب المحيط الهادئ، وواحد في مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وواحد في مكتب وسط أفريقيا. وعين أربعة منهم للعمل في أفرقة الأمم المتحدة القطرية: في الأرجنتين والجبل الأسود ونيبال ونيجيرو. وعين اثنان في المكتبين القطريين التابعين للمفوضية (أوكرانيا واليمن). وعُيّن واحد في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويوجد واحد من كبار الزملاء في جنيف لمساعدة المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات في الاضطلاع بولايته.

62- وأطلقت المفوضية عنصراً جديداً يتعلق بالتقاطع في برنامج الزمالات الأقدم. وعُيّن ضمن هذا العنصر الزملاء السابقون من الأقليات الذين يعرفون أنفسهم أيضاً على أنهم أشخاص ينتمون إلى مجتمع الميم الموسّع و/أو الأشخاص ذوي الإعاقة. واتسع نطاق التركيز على التقاطع ليشمل الزملاء السابقين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان المنحدرين من أصل أفريقي لتعزيز الإدماج والتنوع مع التصدي أيضاً لأشكال التمييز المستمرة والمتعددة. وفي عام 2022، عُيّن خمسة زملاء كبار جدد ضمن هذا العنصر.

63- وبات برنامج الزمالات الأقدم من المبادرات الرئيسية التي نفذتها المفوضية في مجالات المشاركة والتدريب وبناء القدرات. ويتيح هذا البرنامج لكبار الزملاء الفرصة لتعزيز مهاراتهم وإنماء معرفتهم بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكبار الزملاء هم أيضاً بمثابة جسر بين مقر المفوضية في جنيف ومكاتبها القطرية والإقليمية، مما يعزز التكامل والاستدامة والاستمرارية في العمل في مجال حقوق الأقليات. ويمد كبار الزملاء المكاتب الميدانية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، بخبرة مواضيعية في مجال حقوق الأقليات وقضايا حقوق الإنسان الأخرى، مما يساهم إسهاماً فعلياً في النهوض بحقوق الإنسان.

(68) CERD/C/SVK/CO/11-12، الفقرة 20.

(69) CERD/C/AZE/CO/10-12، الفقرة 25؛ و CERD/C/KAZ/CO/8-10، الفقرة 30.

(70) CERD/C/ZWE/CO/5-11، الفقرة 44(ج).

(71) CCPR/C/IRQ/CO/6، الفقرات 6-7.

(72) CCPR/C/GEO/CO/5، الفقرة 52(أ).

(73) انظر الرابط التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-09-21/secretary-generals-remarks-the-high-level-meeting-the-30th-anniversary-of-the-adoption-of-the-declaration-rights-of-persons-belonging-national-or-ethnic-religious-and>

64- وقد قدم كبير الزملاء في جمهورية مولدوفا الدعم للمكتب الميداني من أيلول/سبتمبر 2020 حتى أيلول/سبتمبر 2022. وساعد كبير الزملاء في تعزيز جهود تعميم مراعاة حقوق الأقليات في العمليات التي تديرها الأمم المتحدة وفي وضع السياسات الحكومية عن طريق توفير التدريب في مجال حقوق الأقليات لموظفي الخدمة المدنية ومقدمي الخدمات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي المكتب القطري للمفوضية في اليمن، بادر كبير الزملاء، وهو من فئة المهتمين، ويعمل مع قيادات الطائفة البهائية، إلى تشكيل المجلس الوطني للأقليات في اليمن (انظر الفقرة 22 أعلاه).

ياء - الأقليات الدينية أو العقائدية والجهات الفاعلة الدينية

65- في عام 2022، نفذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنشطة للتعليم من الأقران بمعية الأقليات الدينية أو العقائدية والجهات الفاعلة الدينية، واستخدمت في ذلك المنهجية التفاعلية ودراسات الحالة الواردة في مجموعة أدوات إطار "الإيمان من أجل الحقوق"⁽⁷⁴⁾. وركزت حلقتا عمل من حلقات عمل الخبراء المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 على تنفيذ خطة عمل الرباط وإعلان بيروت والالتزامات الـ 18 بشأن "الإيمان من أجل الحقوق". وعلاوة على ذلك، أنشأت المفوضية شبكة غير رسمية من ميسري إطار "الإيمان من أجل الحقوق" وبرنامجاً للتعليم من الأقران لفائدة الزعماء الدينيين المهنيين.

66- ونظمت المفوضية، بالاشتراك مع شبكة القادة في مجال حرية الدين أو المعتقد والفريق الدولي للبرلمانيين المعني بحرية الدين أو المعتقد ورابطة البرلمانيين ومنظمة الأديان من أجل السلام، ورابطة الأفارقة لحقوق الإنسان، والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان سلسلة حوارات بعنوان "عدم ترك أحد خلف الركب". وبحث أنشطة التعلم من الأقران الشهرية ترابط قضايا حرية الدين أو المعتقد وأهداف التنمية المستدامة والنوع الاجتماعي والتعليم والحيز المدني وحرية التعبير والصحة وتغير المناخ. وفي بيان عام، التزم 100 موقع من أكثر من 50 بلداً بالتحري عن تجارب الشعوب في عدم المساواة بسبب الدين أو المعتقد والاستماع إليها وفهم احتياجاتهم فهماً أفضل، وهي تجارب يجب دمجها في التخطيط والسياسات والإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري⁽⁷⁵⁾.

67- وخلال انعقاد الندوة السنوية الثامنة بشأن دور الدين والمنظمات الدينية في الشؤون الدولية، المعنونة "تعبئة النفوذ المعنوي والحوكمة لإنهاء الظلم الممنهج الناجم عن العنصرية وتركة الاستعمار والرق"، شددت المفوضية على أهمية تنفيذ الإعلان بالكامل، ولا سيما حق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات في المشاركة فعلياً⁽⁷⁶⁾.

68- وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، رصد مكتب المفوضية الإقليمي لشرق إفريقيا أعمال العنف بين الأديان في إثيوبيا بين المسيحيين الأرثوذكس والمسلمين، والتي أودت بحياة 34 شخصاً وإصابة أكثر من 100. وفي أيار/مايو 2022، أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن شعورها بالأسى إزاء اشتباكات نيسان/أبريل، التي قيل إنها نشبت بسبب نزاع على الأرض، ولاحظت إحراق مسجدين وتدمير مسجدين آخرين جزئياً، فضلاً عن سقوط قتلى وجرحى. وفي اعتداءات يبدو أنها ارتكبت بدافع الانتقام، أُفيد بأن رجلين مسيحيين أرثوذكسيين قُتلا حرقاً، وأن رجلاً آخر تعرض للقطع

(74) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/faith4rights-toolkit.pdf>.

(75) انظر الرابط التالي: <https://www.ippforb.com/newsroom/2022/29/06global-commitment-to-ensure-no-one-is-left-behind-on-the-basis-of-their-religion-or-belief>.

(76) كما ورد في المادة 2 من الإعلان. انظر أيضاً الالتزام السادس من الالتزامات الـ 18 بشأن الإيمان من أجل الحقوق.

حتى الموت، وأحرقت خمس كنائس⁽⁷⁷⁾. وفي أعقاب تلك الاشتباكات، أعد المكتب الإقليمي رسائل إيجابية بشأن حقوق الإنسان والتعايش السلمي والتسامح واستيعاب الجميع وروجها، لمنع المزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان. وفي غوندار، وهي مركز الاشتباكات، نفذ المكتب الإقليمي ستة أنشطة لتوعية المجتمعات المحلية، وشمل ذلك ثلاثة برامج حوارية إذاعية. وتعاون المكتب الإقليمي أيضاً مع القادة المحليين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة غوندار لتنظيم دورات للتوعية. وعلاوة على ذلك، اضطلع المكتب الإقليمي بأنشطة الدعوة في إثيوبيا لدى السلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة لمعالجة الأسباب الجذرية للصدام بين الطائفتين المسلمة والمسيحية الأرثوذكسية. ونتيجة لذلك، أعلنت إدارة مدينة جوندرا، في آب/أغسطس 2022، عن التوصل إلى حل النزاع عن طريق تخصيص قطع أراضي منفصلة للمسلمين والمسيحيين الأرثوذكس. وتضمن هذا القرار إصدار شهادات ملكية لأجزاء من الأراضي المخصصة للطائفتين المسيحية الأرثوذكسية والإسلامية.

69- وفي عام 2022، أفادت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للمفوضية بأن السلطات المحلية في الأراضي الأوكرانية الخاضعة لسيطرة الحكومة قد علقت مؤقتاً أنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية طيلة الفترة التي فرضت فيها الأحكام العرفية في سبع جماعات إقليمية على الأقل. ولاحظت البعثة أيضاً أن "البيئة العامة التي تعيش فيها الأقليات الدينية، داخل الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي أو تسيطر عليها القوات المسلحة الروسية أو الجماعات المسلحة التابعة لها، لا تزال تتسم بشدة التقييد"⁽⁷⁸⁾. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية بشأن أوكرانيا المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بأن تضمن الدولة الطرف الممارسة الفعلية للحق في حرية الدين والمعتقد، بما في ذلك عن طريق حماية أماكن العبادة من أعمال العنف والترهيب والتخريب، وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التعصب والقوالب النمطية ومواقف التحيز والتمييز ضد الأقليات⁽⁷⁹⁾.

رابعاً- شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات

70- وفي كانون الثاني/يناير 2022، استضافت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات حلقة دراسية شبكية لوكالات الأمم المتحدة بشأن مكافحة التمييز العنصري وتعزيز حماية الأقليات في نظام العدالة الجنائية. وقاد هذا النشاط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته منسق شؤون الركن المعني بالعدالة الجنائية في الشبكة. وعرضت المفوضية خططها المكونة من أربع نقاط لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة.

71- وفي أيار/مايو 2022، عقد الركن المعني بمنظور التقاطعية في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات مشاورات افتراضية مع منظمات المجتمع المدني بهدف إعداد المسودة الأولى لمذكرة إرشادية بشأن التقاطعية والتمييز العنصري وحماية الأقليات. واستخدمت المدخلات الواردة من المجتمع المدني لتوفير توجيهات إضافية بشأن الأشكال المتداخلة للتمييز والممارسات الجيدة على الصعيد المحلي للتصدي لأشكال التمييز هذه. وقد أدرجت مدخلات هذا الاجتماع التشاوري في النسخة النهائية من المذكرة الإرشادية.

(77) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/inter-religious-clashes-ethiopia>.

(78) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/ua/2022-09-23/ReportUkraine-1Feb-31Jul2022-en.pdf>, para. 126.

(79) CCPR/C/UKR/CO/8، الفقرتان 16 و46.

72- وفي 27 أيلول/سبتمبر 2022، استضاف منسق منظور التقاطعية في الشبكة أنشطة استغرقت يوماً واحداً بشأن التقاطعية واحتفل بإصدار المذكرة الإرشادية بشأن التقاطعية والتميز العنصري وحماية الأقليات. والغرض من هذه المذكرة الإرشادية هو تشجيع منظور التقاطعية في سياق وضع السياسات والبرمجة وتنفيذ المشاريع، واستخدامه وسيلة لتعزيز جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري وتعزيز حماية الأقليات. تقدم المذكرة أمثلة تبين الطرق التي اتبعتها مختلف كيانات الأمم المتحدة للاستناد إلى منظور التقاطعية في عملها، وتعرض مجموعة من التوصيات العملية لتطبيق منظور التقاطعية في عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

73- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظم الركن المعني بأوقات الأزمات في الشبكة نشاطاً في جامعة السلام في كوستاريكا لتوجيه الأنظار إلى المشاكل التي تعاني منها الأقليات في البيئات المتضررة من النزاع. وفي إطار هذا النشاط، أثير حوار بين أصحاب المصلحة، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة، بشأن الخطوات المقبلة. وافتتح النشاط رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية. وضمت قائمة المشاركين في حلقة النقاش المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، وممثلون عن فريق حقوق الأقليات، واتحاد المساواة في الحقوق، وجامعة السلام، ومعهد دراسات حقوق الإنسان والسلام، وكيانات الأمم المتحدة.

خامساً - الاستنتاجات

74- تتعرض الأقليات للعنف والتمييز، وهي مثثلة تمثيلاً ضعيفاً في مواقع اتخاذ القرارات. والإقصاء المنهجي للأقليات يزيد المظالم ويمكن أن يوفر مرتعاً خصباً للعنف والنزاع.

75- وقد أتاحت الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية فرصة لتقييم الوضع وتحديد الصعوبات والإنجازات، وللتدبر في الإعلان بوصفه الحل لمنع نشوب النزاعات. ويسهم تعزيز حقوق الأقليات، كما أقرت ديباجة الإعلان، في جلب الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول. وقد أشار الأمين العام إلى أن الدول التي تحمي حقوق الأقليات هي دول يعمها السلام أكثر⁽⁸⁰⁾. وأكدت مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان الضوء على الاعتقاد الذي يفيد بأن تعزيز حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وحماية هذه الحقوق يسهمان في جلب الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول وفي تقدمها - وهي عناصر مهمة للحفاظ على السلام والاستقرار⁽⁸¹⁾.

76- وانصب التركيز في العديد من الأنشطة التي نظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على سبل المضي قدماً بعد الذكرى السنوية وعلى الأولويات المقبلة. وفي الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي عقد احتفالاً بذكرى اعتماد الإعلان، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بتنفيذ المبادئ والحقوق المكرسة في هذا الإعلان، تنفيذاً كاملاً. ودعت عدة دول أيضاً إلى اتباع نهج متجدد للنهوض بتنفيذ الإعلان وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية المستدامة ومنع نشوب

(80) انظر الرابط التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-09-21/secretary-generals-remarks-the-high-level-meeting-the-30th-anniversary-of-the-adoption-of-the-declaration-rights-of-persons-belonging-national-or-ethnic-religious-and>

(81) انظر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/stories/2022/05/30th-anniversary-marks-landmark-moment-minority-rights>

النزاعات. ومن اللازم، كما ذكر الأمين العام، توفر القيادة السياسية واتخاذ إجراءات حازمة لحماية الأقليات⁽⁸²⁾. ومن الأهمية بمكان أن تُتبع الالتزامات بتنفيذ الإعلان تنفيذاً فعلياً.

77- والزخم الذي تولد عن إحياء الذكرى السنوية الثلاثين يساعد في تعزيز عزم المفوضية على ضمان المزيد من الاتساق والتأثير في مجال حماية حقوق الأقليات. وسوف تستفيد المفوضية من الجهود التي بذلت من أجل إعلام أصحاب المصلحة الرئيسيين وتبادل المعارف معهم وتنمية قدراتهم ودعم استراتيجياتهم، ولا سيما في البلدان والمناطق التي تكون فيها حقوق الأقليات بحاجة إلى تعزيز. ودور المفوضية هو دور حاسم، ليس فقط من منظور الوقاية والإنذار المبكر، بل أيضاً فيما يتعلق بمكافحة التمييز ضد الأقليات وعدم المساواة الذي تعاني منه، وذلك حرصاً على عدم ترك أحد خلف الركب.

78- ويعد عدم ترك أحد خلف الركب من التعهدات الأساسية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهو لا غنى عنه في بلوغ أي هدف من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تتطلب التهديدات التي تواجهها الأقليات إجراءات قوية لتشجيع اعتماد تشريعات وسياسات وبرامج شاملة لمكافحة استبعاد الأقليات وتعزيز مساواتها بالآخرين، وتنفيذها. والمفوضية على استعداد لتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات في هذا الصدد.

79- وفي عام 2022، أرست المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأساس لتحقيق مزيد من الإنجازات في مجال مكافحة التمييز ضد الأقليات من خلال أنشطة شتى، مثل إصدار منشورات، بما في ذلك إصدار دليل بشأن إعداد قانون شامل لمكافحة التمييز؛ وعقد مؤتمر قمة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات في سياق السلام والأمن والوقاية؛ والمشاركة في عملية دراسة الأساس المعيارى الذي تستند إليه حقوق الأقليات، مما قد يؤدي إلى عملية محتملة لتعزيز المعايير.

80- وسوف تواصل المفوضية دعم مشاركة الأقليات، بما في ذلك الأقليات الأقل بروزاً، من خلال برنامجها الرئيسي لتقديم المنح الدراسية للأقليات وبرنامج الزمالات الأقدم. ويعزز العنصر الجديد المتعلق بالتقاطع في برنامج الزمالات الأقدم التنوع واستيعاب الجميع مع التصدي لأشكال التمييز المستمرة والمتعددة. والحفاظ على هذه البرامج وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من المشاركين من مجتمعات الأقليات، سيتطلب المزيد من الدعم المالي.

81- وستواصل المفوضية، بوصفها الرئيس المشارك الدائم لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، تعزيز الحوار والتعاون التآزريين داخل الأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات.

82- وتؤدي آليات الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان دوراً بالغ الأهمية في النهوض بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية، وهي ستواصل دعم العمل الأساسي الذي يقومون به.

(82) انظر الرابط التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-09-21/secretary-generals-remarks-the-high-level-meeting-the-30th-anniversary-of-the-adoption-of-the-declaration-rights-of-persons-belonging-national-or-ethnic-religious-and>